المجلة الجزائرية
للمخطوطات

منهجية فهرسة و تحقيق المخطوطات بين القدامى والمحدثين

د. أحمد جعفري*

ليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن المخطوطات العربية هي من أقدم الآثار الفكرية والإنسانية التي وصلتنا سالمة حتى هذا العصر، وليس من المبالغة في شيء كذالك إذا قلنا إن المخطوطات العربية قد فاقت في عددها وتنوعها أي تراث فكري عالمي آخر. لكن مع كل هذا فقد استطاع العدد القليل من هذا الإرث أن يفلت من قبضة الزمن وظل هذا القليل ولفترة طويلة يصارع الزمن مجهولا عن عامة الباحثين لعدم وجود فهارس وتحقيقات تذكر.

ورغم ما شهدته الحقبة العباسية من تفوق في مجال صناعة الفهارس وتحقيق النصوص إلا أن بداية موجة التحقيقات حديثا في هذا الإرث ظلت ولفترة طويلة حبيسة أيدي المستشرقين. قبل أن يتنبه إليه بعد ذالك عموم الباحثين العرب وأصبح فيه ما نراه الآن من معاهد عامة ومخابر خاصة، ونشريات متخصصة إلى ما هنالك.

ومعلوم أن عملية فهرست وتحقيق المخطوطات تقتضي من الدقة والأمانة ما يصعب على الكثير من الباحثين التقيد به وهو ما تنبه له الجاحظ منذ القديم في كتابه الحيوان ص 53حين قال ((ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ أيسر

---

* – الجامعة الإفريقية، أدرار.

عليه من إتمام ذالك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام)). بل الأكثر من هذا أن عملية فهرست وتحقيق النصوص.

ليست في متناول الجميع كغيرها من الموضوعات لأنها كما يقول عبد السلام هارون في كتابه تحقيق النصوص ونشرها ص77 ((نتاج خلقي لا يقوى عليه إلا من وهب خُلتين شديدتين: الأمانة والصبر وهما ما هما)).

ومن هنا آثرنا ان لا نبرح في مشاركتنا الإخوة القائمين على المجلة الجزائرية للمخطوطات مجال الحديث عن منهجية فهرست وتحقيق المخطوط، لما للموضوع من أهمية بالغة كما يعلم الجميع. وليس الحديث هنا هو تطاول على ما سبق إليه السلف أو تنبيه لما يكون قد فات الخلف – وأنى لنا ذالك – ولكنه وقوف على شتات هؤلاء وأولئك والخروج بتصور عام في الموضوع تسهيلا للباحث في هذا الميدان.

أيها الإخوة الكرام لقد قال الله تعالى في محكم تنزيله بعد بسم الله الرحمان الرحيم ((لا تحرك به لسانك لتعجل به إنا علينا جمعه وقرءانه))[1] والخطاب يومها للنبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم طمأنةً له ولأصحابه الذين كانت صدورُهم مفتوحة للآية تلو الأخرى حفظا وتبيانا. وبوفاة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وتوسع المد الإسلامي تسرب بعض الخوف – بسبب اختلاف الروايات – من ضياع معالم النص الكريم، فكانت الدعوة العثمانية الشهيرة. والتي أتبعت بدعوة عمرية شرع فيها خامس الخلفاء الراشدين في تدوين نص الحديث النبوي الشريف. وشيئا فشيئا نشطت جهود التدوين حتى وصلت أوجها بظهور الدولة العباسية، وظهرت كتب في فنون شتى ،ويذكر ابن النديم[2] هنا أن العرب كانت تكتب بداية على الحجارة والخشب وورق الشجر وما إلى ذالك، ثم دبغت الجلود فكتب الناس فيها. وأخيرا ظهر الورق وكتبوا عليه، واشتهر من بينهم النسخ والتصحيح والتجليد والتذهيب وما إلى

ذالك من صنوف صناعة الكتب. كما اشتهر مع هذا شتى أصناف الخطوط المعروفة. ومع تصاعد حركة التأليف وإنشاء المكتبات المختلفة ظهر ما يعرف بصناعة الفهارس تسهيلا للوصول إلى رفوف هذه المكتبات.

ورغم أن صناعة الفهارس لم يكن أمرا جديدا عند العرب كما ذكرنا إلا أن هذا الفن لم يرق إلى ذروة سنامه إلا في الحقبة العباسية الزاهرة في حياة الأدب. فقد كانت مكتبة خزانة بيت الحكمة منظمةً ولها فهارس موضوعية، كما ذُكر أن الخليفة العباسي المأمون قد استعمل فهرست بيت الحكمة، و قيل أيضا إن فهارس مكتبة الصاحب بن عباد (375هـ) بلغت عشر مجلدات، وفهارس مكتبة المستنصر الأُموي الذي كان في قرطبة بين (350هـ 366هـ).بلغت 44 فهرسا[3].

وما يمكن أن يسجل هنا على نظام الفهرست في هذه المرحلة وما تلاه بقرون معدودة أنه كان بسيطا شأنه في ذالك شأن أي علم في بدايته، ولم تتعدى وظيفتُه وقتها مهمة الحصر والعد. ونجد ذلك واضحا في ما فعله ابن النديم في الفهرست وحاجي خليفة في كشف الظنون وغيرهم. إذ نجد ابن النديم يرتب مضمون كتابه حسب موضوعات رئيسية عشرة سماها مقالات واحتوت كل مقالة على فنون تختلف عن سابقتها. [4] وفي كشف الظنون كانت الفهرست (محاولة جادة لوضع القواعد الأولية في فهرست المخطوطات العربية فهو احتوى على خمسة عشرة (15) ألف اسم ،ورتبت المداخل حسب عناوين الكتب هجائيا، وأدخل في هذا الترتيب أيضا العلوم وما ألف فيها. وتتنوع المعلومات المدرجة في المداخل حسب أهمية الكتب تفصيلا واختصارا)[5]. وبعد هذه الفترة بدأت هذه الصناعة في النمو تدريجيا لتشمل تصنيفات معينة ومضبوطة أعدت على شكل فهارس موضوعات في كتب القرءان، وعلوم الحديث وكتب الفقه وغير ذلك.

وفي العصر الحديث تعاقب ظهور الفهارس العربية في أوربا أولا وكان لكل مكتبة أو دار فهارس للمخطوطات العربية بها ،ثم جمُع كل ذالك في فهرس عام لمجمل فهارس المخطوطات العربية صدر سنة 1967م وضم جميع فهارس المخطوطات حتى ذالك الوقت [6]. وبعد ذالك انتقل الأمر إلى أوطاننا العربية، ومعه توسع مجال المسح أكثر ليشمل مكتبات وخزائن عدة في كل الأقطار. وإلى هذا يظل الكثير من هذه الخزائن بعيدا عن أعين الباحثين كما هو الحال في بعض خزائن ولاية أدرار بالجزائر أو بعض الخزائن الخاصة في مناطق أخرى من الوطن أو في دول مالي وموريتانيا والنيجر وغانا وغير ذالك.[7]

ومع توسع آفاق الفهرسة العربية تعددت وجهات نظر الباحثين في تنظيم فهارس المخطوطات، وكان لكل فريق منهجيته الخاصة في ذالك، غير أن ما يجمع الجميع هنا كان أكثر مما يفرقهم، ومن ثم كان الاتفاق بينهم يكاد لا يخرج في عمومه عن طريقتين اثنتين: طريقة فهرست البطاقات. وطريقة الفهرسة الشاملة المطبوعة وأحيانا يكون الدمج بينهما معا.

تقوم الطريقة الأولى في فهرست البطاقات أو استمارة وصف المخطوط على الوصف الدقيق للمخطوط بدء برقمه التسلسلي داخل الخزانة، ثم عنوانه واسم مؤلفه ،مرورا باسم الناسخ وزمان ومكان النسخ ،ثم تبين مسطرة المخطوط و نوع خطه وحبره ،ووصولا إلى نوع التجليد والتغليف ،وأخيرا وضعية المخطوط.[8]

وفي الطريقة الثانية من الفهرسة يكون العمل في شكل مطبوع موحد ومقسم على أجزاء. يتعرض فيه المفهرس أولا للتعريف بالمكتبة أو الخزانة تأسيسا وتاريخا، ثم علاقتها ببعض المكتبات والمراكز المجاورة، ثم أهم العلوم التي تضمنتها هذه المخطوطات ثم ذكر العدد الإجمالي للمخطوطات مع وصف عام لحالتها، ثم يتبع ذالك بذكر بعض مشاكل المكتبة، وقد تختم بذكر نبذة عن المفهرس

سواء أكان فردا أو مجموعة. ثم في الجزء الثاني من العمل يشرع في فهرست المخطوطات وذالك بترتيبها أولا وفق أرقامها داخل الخزانة ثم ذكر عنوان المخطوط واسم مؤلفه وناسخه إن وجد، ثم نوع الخط ولون الحبر، ثم عدد الأوراق ومسطرة النص والغلاف، ثم بداية ونهاية المخطوط. وأخيرا حالة الحفظ التي عليها. ولعل أبرز نموذج نراه يمثل هذه الطريقة هو لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن برئاسة الدكتور أحمد زكي يماني. هذه المؤسسة التي حاولت تطبيق الطريقة في أزيد من مائة (100)دولة وظهرت نتيجة جهودهم في أكثر من عشرة مجلدات.[9]

ولعل أهم عوامل الاختلاف بين المفهرسين على مستوى الطريقتين يعود أساسا إلى مستوى تكوين وثقافة المفهرس نفسه أحيانا (ذالك أن طالب التخصص بالمخطوطات يحتاج إلى العلم الواسع والإحاطة الكاملة بالتواريخ والتراجم والفنون فضلا عن التعمق في معرفة نوع الورق والحبر والخط والتزيين والجلود والأقلام وأمثال ذالك مما يتصل بالخط والمخطوط)[10].

والحديث عن صناعة الفهارس عن صناعة الفهارس عند العرب قديما وحديثا يقودنا إلى الحديث عن إخراج النصوص وتحقيقها ومنهج القدامى والمحدثين في ذالك. وقبل ذالك لابد من الإشارة هنا بداية إلى أن العرب قديما اعتمدوا السماع والرواية الشفهية في نقل علومهم ونصوصهم وحددوا لذالك طرقا ستة لمعرفة الأخذ وهي[11]:

1/السماع من لفظ الشيخ أو العربي. والقراءة على الشيخ أو السماع عليه بقراءة غيره وهذان الشرطان نجدهما في مقدمة كتاب سيبويه (قال أبو عبيدة محمد بن يحي: قرأت على ابن الولاد وهو ينظر في كتاب أبيه وسمعته يقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد، وأخذه أبو جعفر عن الزجاج عن المبرد، ورواه المبرد عن المازني عن الأخفش عن سيبويه) [12]. وكثيرا ما ورد في ثنايا الكتاب قول

سيبويه (وسألت الخليل) وغيرها من العبارات الدالة على هذا حتى قال أبو جعفر أحمد بن محمد أنه متى قال سيبويه (وسألته)فإنما يعني الخليل[13]. ونجد الأمر نفسه مع ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي إذ كثيرا ما يردد ابن جني في كتبه عبارة (أخبرني أبو علي) [14] أو (وقرأت على أبي علي) [15]وغير ذالك من العبارات. ورابع الأمور في الأخذ هي الإجازة في رواية الكتب والنصوص ،وقد تكون مطلقة أو مقيدة بعلم أو كتاب. ثم خامس الأمور هي المكاتبة و فيها يقول الراوي كتب إلي فلان أو بعث إلي بكتاب. وسادس الأمور هو ما سُمي بالوجادة وذالك بالنقل من كتاب معين دون واسطة ويعبر عنها بلفظ (وجدت في كتاب فلان).

ولعل في هذا العنصر الأخير تحديدا من طرق الأخذ في العلم إشارة واضحة وإرهاصا حقيقيا لبداية فن التحقيق، بل إن في جهود هؤلاء الأوائل كما يرى الدكتور رمضان عبد التواب كثيرا من المسائل التي يعالجها المحدثون في تحقيقاتهم[16] نذكر من ذلك تحديدا:

المقابلة بين النسخ حيث يقول القاضي عياض (فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا حتى تكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ولا ينخدع في الاعتماد على نَسخ الثقة العارف دون مقابلة. نعم ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح، فإن الفكر يذهب والقلب يسهو والنظر يزيغ والقلم يطغى).[17]

ومن أمثلة ما ذهب إليه الأوائل أيضا في هذا الفن وأقره المتأخرون إصلاح الخطأ وعلاج السقط. ففي الأول يدللون عليه بعبارة (وهو خطأ) وفي الثاني نرى حاشية المخطوط مملوءة بما يُفترض أنه سَقَط سهوا حفاظا على جمالية النص. ولم يقف الأوائل في معالجتهم للنصوص عند هذا الحد بل تعدوه إلى علاج التشابه بين الحروف بضبطها حرفيا. أو وضع بعض الإشارات على

الحروف[18] كوضعهم لحاء صغيرة فوق حرف الحاء تميزا له عن الخاء، وثلاث نقاط تحت حرف السين تميزا له عن حرف الشين وهكذا.

ومع كل هذه الأمور الدقيقة في هذا الباب إلا أن البداية الحقيقية لفن التحقيق كما يرى الدكتور رمضان عبد التواب[19] لم تُعرف إلا حينما حقق الشيخ علي بن محمد بن عبد الله اليونيني (701هـ) كتاب صحيح البخاري (256هـ) وقابل مجموع نسخه المتوفرة آنذاك وأخرج النص بعيدا عن كثير مما شابه من خلط وتعقيد.

وبعد هذه الجهد وما أعقبه على مر العصور اشتد عود هذا الفن حديثا وأصبح فرعا قائما بذاته يتخصص فيه الباحثون والطلبة. وانتقل الحديث من تحقيق النصوص ونشرها إلى العناية بالتأليف في فن تحقيق النصوص ذاته، وسطع نجم أسماء عدة في هذا الباب يتقدمهم عبد السلام محمد هارون بكتابيه تحقيق النصوص ونشرها[20] ثم كتابه قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث. وهو الكتاب الأخير للرجل والحادي والعشرون بعد المائة (121) في قائمة كتبه التي حرر فيها ما يزيد عن اثنين وأربعين ألف وسبعمائة وواحد وسبعين صفحة (42771) وهو رقم قياسي كما قال.[21] كما برز في هذا المجال أيضا كل من الدكتور رمضان عبد التواب بمقالاته المتعددة وبكاتبه مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، والدكتور عبد المجيد دياب بكتابه تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، والدكتور مطاع الطرابيشي بكتابه في منهج تحقيق المخطوطات [22] وغيرهم.

وقد سعت هذه الكتب وغيرُها جميعا إلى رسم معالم منهج محدد يسير عليه رواد هذا الفن وكان هذا بارزا منهم في شكل عناوين أساسية أحيانا أو يلمح إليه ضمن الموضوع أحيانا أخرى. ففي كتاب محمد عبد السلام هارون

(قطوف أدبية) نجد العناوين الآتية: تجربتي في إحياء التراث، مقترحات في سبيل تحقيق التراث، أسس العمل في تحقيق التراث وما إلى ذلك [21].

كما خصص لها الدكتور رمضان عبد التواب كتابا قائما بذاته سماه: (مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين) وغير ذالك.

وإذا كانت الغاية الأسمى التي يطلبها المحقق عادة في هذا الميدان هي تقديم مخطوط صحيح كما وضعه مؤلفه، وهذا بتصحيح ما أصاب كلماته من تحريف وتصحيف وزيادة ونقص وما إلى ذالك فإن جميع ملاحظات وأسس هؤلاء لم تخرج عن جملة النقاط الأساسية الآتية [24]:

- التحقق من صحة نسب الكتاب إلى صاحبه ومن صحة الاسم نفسه.
- المقابلة بين النسخ وتحديد نسخة المؤلف كنسخة أصلية. ويشار إلى الاختلاف في الهامش.
- التنبيه على الزيادات في النسخ الفرعية
- زيادة المحقق لبعض الكلمات أو الحروف التي يراها ساقطة من المتن ويضع ذالك بين قوسين.
- كتابة النص وفق القواعد الإملائية المعروفة حديثا.
- توثيق أهم الأقوال والآراء.
- عزو الآيات القرءانية والأحاديث النبوية الواردة في المتن.
- تخريج الشواهد الشعرية وعزوها إلى قائليها.

وإلى هذه القواعد الأساسية أضاف بعض الباحثين[25] في وقتنا المعاصر كثيرا من المكملات الأخرى لهذا الباب واعتبروها ضرورية لفهم كثير من الأمور داخل النص وتوضيحه أكثر. من ذالك مثلا:

- التعريف ببعض الأعلام الواردة في النص.
- تحديد بدايات الصفحات من النسخ المخطوطة.

- شرح الكلمات الغريبة في النص.
- عرض ومناقشة الأقوال الواردة في المتن والترجيح بينها على الهامش.
- تشكيل الآيات القرءانية والأحاديث النبوية، وأحيانا يشكل النص كله.
- الإشارة إلى ما قد فات المؤلف في الموضوع.
- إضافة أمثلة للشرح في الهامش.
- إعراب ما يجب إعرابه وبيان الخلافات الإعرابية (خصوصا في المخطوطات اللغوية خصوصا).
- توضيح تأثر وتأثير صاحب المخطوط في الهامش.

وقبل هذا فإن المحقق يسبق عمله عادة بمقدمة يتحدث فيها عن عمله في التحقيق، ووصف نسخ مخطوطه وصفا دقيقا، من حيث الزمان والمكان، وعدد الأوراق والسطور ومسطرة المخطوط، بالإضافة إلى نوع الخط والمداد وما إلى ذالك مما سبق ذكره.

وفي الأخير بقي أن نشير إلى أنه وعلى الرغم من تأخرنا في مجال فهرسة تراثنا وتحقيق نصوصه قياسا بما أثر عن أجدادنا أولا، وما سبقنا إليه غيرنا في هذا المجال ثانيا إلا أن لنا في جهود بعض المخلصين من قليل ما ذكرنا وكثير مما فاتنا من جهة ،وفي ما أتاحه العلم الحديث من وسائل وتقنيات في هذا المجال واستغلته بعض الجهات الوصية بما أمكن من جهة أخرى- قلت – لنا في كل هذا أكبر الأمل في تدارك ما فات وأخلص العمل في التمسك بما هو آت. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الهوامش:

1. سورة القيامة ، الآيتان: 16،17.
2. ينظر: الفهرست، تحقيق مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر. المؤسسة الوطنية للكتاب. 1406هـ 1985م، ص 108 وما بعدها.

3. ينظر: محاضرة د عبد الكريم الأمين. ملاحظات في قواعد فهرست المخطوطات العربية، مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الأول 1396هـ 1976م، ص 146.
4. ينظر الفهرست. ص 49 وما بعدها.
5. ملاحظات في قواعد فهرست المخطوطات العربية. ص148.
6. المرجع نفسه.
7. نحاول بالتعاون مع زميل لنا في مدينة تمبكتو. إلى إعداد مصنفة حول المخطوطات الجزائرية في:

* مكتبة أحمد بابا بتنبكتو 127مخط/ *مكتبة ماما حيدرة(مالي): 84 مخط
* مكتبات غانا: 31 مخط/ * مكتبَيَ شنقيط وودان (موريتانيا): 08 مخط.
* دار الكتب والوثائق مصر 08مخط /*مكتبَيَ كادونا وأبادان نيجريا06 مخط

8. تعتمد هذه الطريقة كثير من مخابر البحث في الجزائر مثل مخبر المخطوطات في جامعة الجزائر. وينظر: كتاب مخطوطات ولاية أدرار. بشار قويدر وآخرون المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ. 1999. الجزائر.
9. ينظر مقدمة د زكي يماني في فهرست مخطوطات مكتبة ممّا حيدرة للمخطوطات والوثائق (مالي). ج01.عبد القادر ممّا حيدرة. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن. 1421هـ 2000م.
10. حسين علي المحفوظ ، علم المخطوطات، مجلة المورد، ص: 144.
11. السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، تحقيق محمد جاد المولى وآخرون دار الجيل بيروت لبنان، ص 144 وما بعدها. وينظر أيضا: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. د رمضان عبد التواب. ص.13 وما بعدها. ط1.1406هـ1985.مطبعة المدني السعودية.
12. سيبويه ،الكتاب ج1، تحقيق د إميل بديع يعقوب. ط1.1420هـ.1999م.دار الكتب العلمية. بيروت لبنان، ص 37.
13. المرجع نفسه ص 38.
14. ينظر المنصف شرح التصريف،ج2. تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرون. ط/1. 1373هـ1954م.مكتبة مصطفى الباي مصر، ص 302وغيرها.
15. ينظر سر صناعة الإعراب. ج2. تحقيق محمد حسن محمد. ط1/ 1421هـ 2000م. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان، ص205 وغيرها.

16. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ص 28.
17. الإلماع. ص159. نقلا عن كتاب مناهج تحقيق التراث ص29.
18. منهجية تحقيق المخطوط. مقال للأستاذ عبد العزيز شهبي. مجلة الثقافة. السنة 24.العدد 118/117. 1999م الجزائر، ص215.
19. مناهج تحقيق التراث. ص 13.
20. طبع أولا سنة 1954م بالقاهرة.
21. قطوف أدبية دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث. ط1409/01هـ 1988م.مكتبة السنة القاهرة.
22. طبع بدار الفكر بيروت وتحدث فيه المؤلف عن منطلقات التحقيق وصفات المحقق وما إلى ذالك.
23. قطوف أدبية. ص 91/89/13. وغيرها.
24. ينظر: كتاب مناهج تحقيق التراث. ص93 وما بعدها. وأضواء على البحث والمصادر.د عبد الرحمان عميرة. ص66 وما بعدها ط1411/6هـ 1991م.دار الجيل بيروت. ومقال منهجية تحقيق المخطوط. أ عبد العزيز شبهي. مجلة الثقافة. السنة 24 العدد 118/117. الجزائر 1999م، ص215.
25. مثل الدكتور إميل بديع يعقوب في تحقيقه لكتاب سيبويه وإشرافه على تحقيق كتاب الإنصاف. والدكتور حاتم صالح الضامن في تحقيقه لكتاب النخلة للسجستاني، والدكتور مختار بوعناني في تحقيقه لكتاب نحو الجمل لعبد العزيز بن محمد. دار الفجر 1995 الجزائر.